



دراسة ترصد مسيرة وإنجازات سموه في الذكرى الـ 11 على الرحيل

سعد العبدالله.. الحريص على الكويت وسيادتها على كل أراضيها

الزمني الذي يملي مثل هذا التعاون وهو الأوضاع الراهنة التي تعيشها المنطقة والأمة العربية جمعاء.. فإن الظروف الموضوعية التي رافقتها تلك الزيارة أسهمت في تركيز الاهتمام بالزيارة على نحو فائق، واستمر سمو ولي العهد يؤمن إيماناً راسخاً بوجود توحيد الصف الخليجي كخطوة على درب الوحدة. فإذا كان المغفور له صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد - رحمه الله - هو مبتدع فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي ككيان يضم الدول العربية الست، وقد لاقت مبادراته السامية تأييد قادة تلك الدول العربية وأثمرت ولادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن سمو الشيخ سعد العبدالله كان يعطي باستمرار قرارات المجلس بمستوياتها المختلفة الاهتمام الجاد، ويتابع بنفسه الالتزام بها وتنفيذها، وكان يعمل على تعميق أهداف المجلس. واستمراره فقد صرح لصحيفة البلاد السعودية بتاريخ 13 من ديسمبر 1989 م، مؤكداً على أهمية المجلس بقوله: إن مجلس التعاون هو إحدى السمات الطيبة في منطقة الخليج، حيث خلق نوعاً من التعاون كان مجرد حلم، وأكد سموه أن الرغبة قوية لدى قادة المجلس في مزيد من الانفتاح وربط المصالح بين شعوبهم وخاصة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما أشاد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح بالتنسيق القائم بين دول مجلس التعاون، معرباً عن تقديره لجهود قادة دول المجلس في بناء صرح هذا التعاون البناء.

وأكد سموه أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليس تكتلاً ولا يعمل على حساب جامعة الدول العربية أو بمعزل عنها، وإنما هو أحد روافد العمل العربي المشترك وهو خطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة، وقد أثبتت دول مجلس التعاون الخليجي نجاحاً منقطع النظير في توحدها على كل الأصعدة السياسية والإعلامية والحربية في مواجهة العدوان العراقي الأثم على الكويت، والتصدي له بكل ما تملك من قوة، فكان لها الدور الأساسي في تحرير الكويت.

التوجهات القومية لسموه

انتهجت الكويت على الدوام في سياستها نهجاً قومياً، كانت ولا تزال سبقة في تقديم أشكال الدعم والمساندة لأمتها كافة غير عابئة بمساحتها المحدودة، ولا بعدد سكانها، فحين تعرض العرب لعدوان 5 يونيو 1967 لم تنرد في القيام بواجبها القومي، وأن تتحمل نصيبها في الدفاع عن أمنها فأرسلت أعداداً من خيرة أبنائها للمشاركة في معركة الكرامة العربية، وحمايتها، وقد استشهد عدد من العسكروين في ميدان القتال، مؤكداً ولاء الكويت لأمتها وحرصها على مصالحها، وكان سمو الشيخ سعد العبدالله آنذاك وزيراً للدفاع، فأشرف على إعداد القوة الكويتية، المسافرة إلى جبهات القتال، وقام بتوديعهم وخاطبهم، وراح يشحذ هممهم، ويشجعهم على الاستبسال.. وهو الموقف ذاته الذي وقفته الكويت عام 1973 عندما دخل العرب حرب أكتوبر عام 1973 لاسترداد الأرض المغتصبة، وكان الشيخ سعد لا يزال وزيراً للدفاع والدفاع بنفس ما قام به نحو القوات الكويتية المشاركة في المعركة عام 1967.

كان الشيخ سعد مؤمناً بحق الشعب الفلسطيني المشروع باسترداد أرضه، وبواجب الكويت القومي نحو تقديم المساندة والدعم للشعب الفلسطيني مهما كانت التضحيات انطلاقاً من إيمانه القومي.

شدد سموه دوماً قبل الغزو العراقي الغاشم وبعده على أهمية العمل العربي المشترك والعمل على وحدة الصف والكلمة بين الأشقاء من أجل تحقيق



سمو الأمير الوالد - رحمه الله - خلال افتتاح أحد المشاريع

■ أمن بتوحيد الصف الخليجي وتعزيز التضامن والتعاون والعمل المشترك لحماية المنطقة من الأخطار ■ جهود الحثيئة لتسوية مشكلة الحدود لقيت المماثلة والتسوية من الجانب العراقي

وتتضافر جهود القطاعين العام والخاص وسائر الفعاليات الاقتصادية لتحقيق هذه الغاية. وعبر سموه عدة مرات عن ثقة بآن رأس المال الوطني لن يتوانى في القيام بواجبه في خدمة اقتصادنا ومجتمعنا ووطننا، وتمثلت أهداف الحكومة بالاستكشاف والتوسع في طاقات التكرير محلياً وخارجياً، وإيجاد وتطوير منافذ تسويقية خارجية، وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب الكويتي، وتحقيقاً لدخول الكويت في مجال الصناعة البترولية والبتروكيماوية المتقدمة فقد أسس مجمع البتروكيماويات، ومن المؤمل أن يساهم هذا المشروع في تنوع الإيرادات، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات النفطية الكويتية.

وحيث كان سموه ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء كان يولي اهتماماً خاصاً بتعزيز التضامن والتعاون والتكامل والسير قدماً في طريق التوحيد والعمل المشترك. وفي السنة الأولى لتوليه مسؤولياته كولي للعهد

خلال ترؤسه للمجلس الأعلى للتخطيط بحث المجلس على إجراء المزيد من الدراسات الاقتصادية الخاصة بالنشاط الاقتصادي.

وقد حرص سموه دوماً على أن تقوم الجهات المختصة بإعداد برنامج اقتصادي يقوم على زيادة الإيرادات غير النفطية، وتنويع مصادرها، وإحكام السيطرة على نمو الإنفاق العام، وتوسيع دور القطاع الخاص، وزيادة فعاليته في النشاط الاقتصادي، وتسهيل دخوله إلى أنشطة بعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية، إضافة إلى إجراءات وخطوات من شأنها توفير الفرص المناسبة لاستثمار رؤوس الأموال الكويتية داخل البلاد.

وتم تشكيل فريق عمل عام 1994 من المختصين، بتولي مهام الإشراف على تنفيذ برنامج يهدف إلى معالجة الضائقة المالية مع الالتزام بالإنصاف، والحرص على عدم إنقار كاهل أصحاب الدخول الدنيا.

وأرتأى سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء (آنذاك) أنه لما كان إقتصاد الكويت إحدى الأولويات الرئيسية فيجب أن

تطورها نوعياً، واعتمدت في هذا الشأن الخطط والبرامج التي أعدت من قبل المجلس الأعلى للإسكان الذي روعي في إعادة تشكيلة ضم مجموعة من ذوي الخبرة من خارج الجهات الحكومية.

إنعاش الاقتصاد

وعلى الصعيد الاقتصادي، فلقد كانت للظروف الحرجة التي تحيط بالمنطقة، والهبوط الحاد في أسعار النفط، والهزات التي تعرضت لها الأسواق العالمية نتائج بالغة التأثير على اقتصادنا الوطني ترتب عليها نقص في مواردنا المالية، وما اتخذته الحكومة من سياسات وخطوات مدروسة على المستويين المحلي والخارجي كان لها نتائج إيجابية ملموسة أسهمت في احتواء هذه المتغيرات والحد من آثارها، ولا تزال الحكومة تواصل تنفيذ خططها الرامية لتنويع مصادر الدخل الوطني تجنباً للمخاطر الناشئة عن المؤثرات الخارجية.

وكان سمو الشيخ سعد العبدالله حريصاً على متابعة الوضع الاقتصادي في البلاد، واتخاذ كل ما من شأنه تعزيز إقتصاد الكويت، وتحقيق النمو المطرد، وكان

تطويرها نوعياً، واعتمدت في هذا الشأن الخطط والبرامج التي أعدت من قبل المجلس الأعلى للإسكان الذي روعي في إعادة تشكيلة ضم مجموعة من ذوي الخبرة من خارج الجهات الحكومية.

ان الاهتمام بتطوير العملية التربوية كما وكيفا أدى إلى إنشاء العديد من المدارس لاستيعاب الأعداد الهائلة من الطلاب الجدد بجانب تطوير وتحديث المناهج في ضوء الاتجاهات المعاصرة والدراسات المقارنة مع عدد من خطط الدول الأخرى لتعدد أكثر انسجاماً مع خصائص النمو ووظيفة التعليم في كل مرحلة من المراحل. ويتم كل هذا وفق خطط علمية مدروسة، وذلك لأن الخدمة التعليمية أصبحت وسيلة لتكوين الشخصية المعاصرة، والوفاء باحتياجات الدولة من جميع مستويات القوى البشرية العاملة.

التخطيط السليم

نظراً لأهمية التخطيط في بناء المجتمع، فقد عملت الحكومة برئاسة سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح على تأمين نجاح العمل التخطيطي الطموح والمنطلق من الواقع لتحقيق الممكن، كما شرعت الحكومة في اتخاذ الخطوات التمهيدية لإعداد الخطة الخمسية الثانية 1990/1991 إلى 1995/1996، وعملت على تنمية الكوادر الوطنية العاملة في هذا المجال وتطويرها، وتحقيقاً لهذه الغاية فقد أعدت تشكيل المجلس الأعلى للتخطيط بما يكفل مشاركة أوسع للكفاءات المتخصصة من خارج الجهاز الحكومي.

وقد عبر سموه عن هذا التوجه للحكومة فقال «سببى الإنسان الكويتي محور اهتمامنا، وقد كرسنا جهودنا وإمكاناتنا من أجل تنمية هذا الإنسان وبنائه ليكون مواطناً صالحاً قادراً على التعامل البناء مع المعطيات المستجدة والمتغيرات الطارئة بكل أشكالها وأنماطها». وسعياً لتحقيق ذلك فقد اهتمت الحكومة بتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية الشاملة للمواطنين، كما اهتمت اهتماماً بالغاً بتوفير الرعاية السكنية لمستحقيها بالسرعة الممكنة، والعمل على

حرصاً من سموه على توفير العدالة لمجتمعنا في ظل نظام ميسر يأمن فيه الجميع على أرواحهم وحرياتهم وأموالهم، ويحافظ على أمن الجماعة ونظامها الاجتماعي، ويرعى للقوانين حرمتها ويكفل تطبيقها، فقد تم إصدار كثير من التشريعات التي تهدف إلى تبسيط إجراءات التقاضي واختصارها تسهيلاً على المتقاضين، فضلاً عن افتتاح قصر العدل الذي ضم ما كان متناثراً من مباني مرفق القضاء وفروعه، وعزز التعاون والتنسيق بين أجهزة القضاء والنيابة والمحاماة، وحقق التنسيق على جمهور المتقاضين.

التربية والتعليم

أصبحت النهضة التعليمية في الكويت أحد المعالم الحضارية التي تشهد بكفاءة التخطيط علماً وفكراً وأسلوباً يتلاءم مع وروح العصر الذي يتميز بالثورة التكنولوجية في شتى مجالات الحياة، ومن ثم فإن تطوير العملية التربوية وتحديثها لا بد أن يواكب مسيرة التقدم العلمي الهائل لأن تخطيطه وتطويره هو حجر الأساس في نجاح خطط التنمية القومية الاقتصادية والاجتماعية، وانطلاقاً من هذا المفهوم قطعت الكويت شوطاً كبيراً في مجال التعليم أخذت بأحدث أساليبه ونظرياته التي تتواءم وديننا الإسلامي الحنيف وتتوافق مع قيمنا العربية الأصيلة.

وإدراكاً من الحكومة لما للتربية من دور أساسي في تنمية المجتمع، فقد جعلت التعليم في طليعة أولوياتها، وواصلت تطوير المسيرة التربوية كما وكيفا، وتحديث مناهجها، وشكلت لهذه الغاية المجلس الأعلى للتعليم ليحقق أواصر الروابط المنشودة بين عملية تطوير التعليم وحركة المجتمع، وقد بلغ الاهتمام بالتعليم العالي والتطبيقي مرحلة استوجبت تخصيص حقيبة لهذا القطاع، ويجري العمل حالياً على تحديث أهداف التعليم الجامعي والتطبيقي، وتنسيق سياسة القبول مع خطط تنمية القوى البشرية للبلاد.

ان الاهتمام بتطوير العملية التربوية كما وكيفا أدى إلى إنشاء العديد من المدارس لاستيعاب الأعداد الهائلة من الطلاب الجدد بجانب تطوير وتحديث المناهج في ضوء الاتجاهات المعاصرة والدراسات المقارنة مع عدد من خطط الدول الأخرى لتعدد أكثر انسجاماً مع خصائص النمو ووظيفة التعليم في كل مرحلة من المراحل. ويتم كل هذا وفق خطط علمية مدروسة، وذلك لأن الخدمة التعليمية أصبحت وسيلة لتكوين الشخصية المعاصرة، والوفاء باحتياجات الدولة من جميع مستويات القوى البشرية العاملة.

سعد الكويت رجل الدولة الذي لا يثقل له غبار وفارسها الوطني الشهم وبطل التحرير

(2)

دراسة للأستاذة

د.ميمونة خليفة العذبي الصباح



بعد صاحب السمو الشيخ سعد العبدالله الأمير الوالد من أبرز القيادات التي نبوت مواقع عديدة في العمل الوطني خلال النصف الثاني من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، وارتبط اسمه بأبرز الأحداث وأهم المواقع المصرية. فبالنظر إلى وطنه ومحبته جميعاً، وحاز احترام العالم أجمع بما أنتم به سموه من فكر صائب ورؤي نافذة وعزيمة قوية صلبة لا تلين في مواجهة أشد الصعاب، فأمله هذه الصفات ليكون جديراً بتحمل تبعات المرحلة ومسؤوليتها. فكان خير سند للأمير الراحل المغفور له الشيخ جابر الأحمد الصباح في الاضطلاع بالمسؤوليات الوطنية والتصدي بنجاح للمشكلات والأزمات التي واجهها الوطن. كما تولى قيادة العمل الوطني التنفيذي بعد تفرسه بأعمال مهمة في وزارتي الداخلية والدفاع والقيام على رأسهما فترة من الزمن.

وقد أثبت سموه كفاءة واقتداراً في كل المهام والمناصب التي أسندت إليه، وكان عند المأمول له ووقفه الله اينما وضعته الأقدار في مكانته هذه بعد أن اكتسب كثيراً من القيم النبيلة التي أرساها والده المغفور له صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم.

وقد تدرج سموه في المناصب العامة خلال مدة بلغت أكثر من نصف قرن من الزمن منذ أن عين في دائرة الشرطة العامة عام 1949. كان حينذاك على مشارف العشرين من عمره، ونظراً لما أظهره من كفاءة تقرر إيفاده إلى المملكة المتحدة عام 1951 لدراسة علوم الشرطة في كلية هيندون HENDON POLICE TRAINING SCHOOL وبعد أن قار دورات متخصصة في شؤون الأمن والشرطة استغرقت أربع سنوات تخرج فيها برتبة ضابط عام 1954.

أعد سمو الشيخ سعد العبدالله إعداداً جيداً يهؤل سموه لأن يتولى مهام عمله بجدارة، وأن يقوم بكل ما أسند إليه من مهام بحكمة وحكمة ودراية. إذ كان قد نشأ في ظل رجل مهتم بالكويت وتقدمها وهو والده الكريم، فقد كان من الطبيعي أن يقوم هذا الرجل الحكيم بتحضير نجله للمهام الخطيرة. إذا حرص على أن يتابع دراسته منذ أن بدأها في الكويت إلى أن أنهاها في بريطانيا.

وكان سمو الشيخ سعد العبدالله ينتمي إلى ذلك الجيل من الشباب الذي كان منطلقاً إلى تطوير الكويت والنهوض بها، وتحويلها من مجرد إمارة غنية بالنفط إلى دولة مؤسسات ديموقراطية حديثة. وكان والده المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح مدرسة بالنسبة إليه تعلم في كنفه أصول القيادة السياسية، ورعاية الديموقراطية والعمل الشعبي، ولا عجب فهو الذي أرسى دعائم الديموقراطية منذ أن كان ولياً للعهد حين دعم قيام المجلس التشريعي الأول في العام 1938 ورئاسته، ثم نبت هذه الدعائم حين تقلد الإمارة فأسس دولة الاستقلال وأرسى قواعد الديموقراطية والمؤسسات الحديثة.



.. رحمه الله في موقع تشغيل بئر مقوع بعد التحرير



واجه الادعاءات العراقية والانتهاكات الحدودية براً وبحراً

فكر صائب ورؤى نافذة وعزيمة صلبة لمواجهة الشدائد

الأهداف القومية التي تحرص الكويت كل الحرص على تحقيقها وترجمتها إلى واقع ملموس، وتحقيق الطموحات التي نتطلع جميعاً إليها من أجل الوقوف في وجه أطماع الطامعين الذين يعملون على فتيت شمل أمتنا والنيل من حقوقها المشروعة.

ومن هذه المنطلقات رحبت الكويت بعقد مؤتمرات القمة العربية، كما أشاد سموه دوماً بالقمة العربية، فالكويت تنطلق في ترحيبها بتلك المؤتمرات من حرصها على وحدة العنصر العربي المشترك، في مواجهة أعداء الأمة العربية الذين يهددون في أرضها وتراتها الروحي والثقافي.

وأشار سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء آنذاك إلى ما أصاب الأمة العربية من تفرق وتفكك أعطى الفرصة لإسرائيل لاحتلال المزيد من الأراضي العربية في جنوب لبنان، وكان سموه يؤكد دوماً أن الكويت ستشارك في أي قمة عربية تعقد لبحث القضايا العربية الملحة، وأنها تقف دوماً مع العرب في كل مكان لدعم قضاياهم القومية بإيمان صادق بعدالة القضايا العربية، فكان وقوفها مع لبنان في كل المحن والأزمات خلال الحرب الأهلية، حيث شاركت الكويت في اللجنة السادسة، وأيدت استعدادها لتقديم كل الدعم، وكذلك مواجهة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وفي إعادة إعمار لبنان التزاماً بواجبها القومي، وتكررت هذه المواقف القومية مع الشقيقة مصر ومع جميع الدول العربية الشقيقة عندما تتعرض لعدوان أو أزمات لإيمان سمو الشيخ سعد العبدالله بأن التضامن العربي هو القوة الحقيقية للعرب، فقد دافع سموه دوماً عن القضية الفلسطينية واعتبرها قضية العرب جميعاً، وانطلق من هذا المفهوم اشتركت الكويت في الحربين الأخيرتين بين العرب وإسرائيل في عامي 1967 و1973، وقد قام سموه بعدة زيارات لمواقع الاشتباكات بهدف تفقد وحدات الجيش الكويتي والإطمئنان على استعداد القوات العربية، ولا ينسى أحد دور سموه الذي أحاط به الرئيس ياسر عرفات حين قام بزيارة الأردن عندما اشتدت الاشتباكات في سبتمبر (أيلول الأسود كما يسميه الفلسطينيون) بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية، ولم يتردد في اختراق خطوط النار ليصل إلى مقر قيادة عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك والسعة بشدائهن الخاصة وببشعة ليجميحه وأخرجه من منطقة المعارك.

وكان سموه يردد دوماً «إن قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى وأن الكويت مستعدة دائماً لتقديم أي عون يساعد الأخوة الفلسطينيين في توحيد صفوفهم وكلمتهم واستعادة حقوقهم المشروعة في أرضهم ووطنهم»، وأكد سموه على ضرورة العمل من أجل تنقية الأجواء العربية وإعادة التضامن العربي. وقد قابل ياسر عرفات هذه المواقف المشرفة والداعمة للقضية الفلسطينية وموقف سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشجاع حين خلصه من الموت المساند بالجحود والشكران مسانداً صدام حسين في عدوانه الغاشم على الكويت.

سمو الشيخ سعد ومشكلة الحدود الكويتية - العراقية

كانت مشكلة الحدود الكويتية - العراقية من أبرز المشاكل المصطنعة، بين البلدين الجارتين، وأكثرها تعقيداً، وأبعدها انعكاساً على تصدع العلاقات وتوترها بين الجارتين العربيتين. ومما هو غني عن التعريف ولا يحتاج إلى دلالة أن هذه المشكلة كانت وليدة الأطماع التوسعية العراقية، حيث إنها نشأت مع نشأة العراق الحديث، وعلى أيدي حكامه العرب المستقلين، الذين وصلوا إثارة المشاكل حول الحدود، واصطناع الخلافات بشأنها منذ فجر استقلال بلادهم، بل لعننا لا نغالي إذا قلنا إن البداية كانت قبل الاستقلال حين كانوا يقبضون تحت الانتداب البريطاني، واستمرت المشكلة تتفاعل

مع ازدياد أطماع الحكومات العراقية المتعاقبة تبعا لتعاظم مداخيل الكويت المادية، وتزايد أهميتها مع تطورها وتقدمها على كل الأصعدة والميادين، وكان أن تفجرت بشكها العدواني الصارخ على يد الطاغية صدام حسين حين أخرجها بمخرج ابتلاع الكيان الكويتي كاملاً والاستيلاء على خيراته، وموقعه الاستراتيجي المهم، ثم مواصلة التقدم منه إلى الشقيقات الخليجيات وتكوين إمبراطورية صدامية مترامية الأطراف.

وبصرف النظر عن الأزمات السابقة التي وقعت خلال العهد الملكي في العراق فإن أول أزمة عاصرها سمو الشيخ سعد كانت تلك التي وقعت في عهد عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق، ومع إعلان استقلال الكويت في التاسع عشر من يونيو 1961 بإلغاء معاهدة الحماية لعام 1899 واستبدالها بمذكرة تفاهم بين المغفور له الشيخ عبدالله السالم ووليم لوس المقيم السياسي البريطاني في الخليج، فانتزعت الكويت قاسم الفرصة للمطالبة بضم الكويت في محاولة منه للاستيلاء عليها وصرف أنظار الشعب العراقي عن واقعه الذي يعج بالمشكلات الداخلية والانشقاقات السياسية والعسكرية، متذرعاً بتفهم من الادعاءات والحجج الواهية. وكان دور الشيخ سعد فاعلاً في مواجهة تلك الأزمة حيث وقف باستمراري إلى جوار والده الشيخ عبدالله السالم، وخصوصاً أن أمن الكويت كان من أولى مهامه الرئيسية باعتباره مديراً لدائرة الشرطة والأمن العام ثم وزيراً للداخلية فاعلن رفض الكويت للتهديدات العراقية معتمداً على استعداد المواطنين للدفاع عن وطنهم مهما كانت التضحيات.

وفي الأشهر الأولى لوقوع تلك الأزمة قام الشيخ سعد بسيراته الخاصة التي كان يقودها بنفسه، تفقد خلالها جميع المراكز الكويتية الواقعة على طول الحدود الكويتية العراقية، حتى وصل إلى أول مركز كويتي مع العراق من أجل شعوب الباطن، في أنطاكيا من سلامتها واستعدادها لرد ما قد يحدث مع عدوان، ثم واصل تفقده حتى أول مركز حدودي مع المملكة العربية السعودية في السالمي.

وعلى أثر الإطاحة بعبد الكريم قاسم عام 1963 إلى مقر قيادة عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك والسعة بشدائهن الخاصة وببشعة ليجميحه وأخرجه من منطقة المعارك. وكان سموه يردد دوماً «إن قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى وأن الكويت مستعدة دائماً لتقديم أي عون يساعد الأخوة الفلسطينيين في توحيد صفوفهم وكلمتهم واستعادة حقوقهم المشروعة في أرضهم ووطنهم»، وأكد سموه على ضرورة العمل من أجل تنقية الأجواء العربية وإعادة التضامن العربي.

سمو الشيخ سعد ومشكلة الحدود الكويتية - العراقية

كانت مشكلة الحدود الكويتية - العراقية من أبرز المشاكل المصطنعة، بين البلدين الجارتين، وأكثرها تعقيداً، وأبعدها انعكاساً على تصدع العلاقات وتوترها بين الجارتين العربيتين. ومما هو غني عن التعريف ولا يحتاج إلى دلالة أن هذه المشكلة كانت وليدة الأطماع التوسعية العراقية، حيث إنها نشأت مع نشأة العراق الحديث، وعلى أيدي حكامه العرب المستقلين، الذين وصلوا إثارة المشاكل حول الحدود، واصطناع الخلافات بشأنها منذ فجر استقلال بلادهم، بل لعننا لا نغالي إذا قلنا إن البداية كانت قبل الاستقلال حين كانوا يقبضون تحت الانتداب البريطاني، واستمرت المشكلة تتفاعل



لمسة حانية من سمو الأمير الوالد - رحمه الله - لأحد الأاطفال

عملت حكومات سموه على تنمية الكوادر الوطنية إيماناً بقدرات الإنسان الكويتي

اهتم اهتماماً بالغاً بتوفير الرعاية السكنية والاجتماعية والصحية الشاملة للمواطنين

هذا الأمر، وكلنا يعرف أن المغفور له الشيخ عبدالله السالم حضر أول جلسة للمؤتمر وتبع في الجلسة الثانية، وزاد عليه المرض، ولم يحضر الجلسة الثالثة. ولا شك أن هذه الصورة التي رواها سمو الشيخ سعد تبرز اهتمام كل مسؤول كويتي في إيجاد صيغة لإنهاء قضية الحدود، الأمر الذي أظهره حرص المغفور له الشيخ عبدالله السالم على لقاء عبدالسلام عارف رغم مرضه، وبضيف الشيخ سعد العبدالله قائلًا: «قال والدي الذي كان يمثل دور المرحوم الشيخ أحمد الجابر، حيث حاول عن طريق الرسائل التي كان يرسلها لإنهاء مشكلة الحدود العراقية - الكويتية. وتشهد بذلك عشرات الوثائق المحفوظة في الأرشيف البريطاني، والتي نشر كثير منها في الوقت الحاضر، ولم تتوقف عن هذه المحاولة واستمرت اللقاءات في الكويت والعراق من دون أن تؤدي إلى نتيجة. ويسؤال سمو الشيخ سعد العبدالله حول اتصال جهود الكويت للانتقال إلى مرحلة الترسيم الفعلي أجاب سموه بقوله: يلاحظ أن موضوع الحدود بين الكويت والعراق

بتسجيل تلك الاتفاقية في كل من الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، وبذلك أصبح معترفًا بها على المستويين العربي والدولي، ولم يعترض عمّاش طلب عدم ذكر اسم نوري السعيد في بيان رسمي صادر من حكومة الثورة لما يحمله من حرج للنظام الحاكم الجديد، فاقترح الشيخ سعد بأن تذكر عبارة على ضوء الرسائل المتبادلة بين حاكم الكويت والحكومة العراقية، فوافق صالح عمّاش، وأدرج بين الكويت وإبراز حسن النوايا والتفهم الديبلوماسية والتعاون الاقتصادي. وقال سمو الشيخ سعد العبدالله خلال اللقاء الذي جمعنا مع سموه وأعضاء مركز وناثق العدوان العراقي على الكويت والذي أصبح فيما بعد مركز البحوث والدراسات الكويتية أنه كان قلقاً حول هذه العبارة وظل يراقب ويتابع حتى إعلان البيان بالاتفاقية. كما ينقل سمو الشيخ سعد عن والده - رحمه الله - قوله «لا اعتقد أن العملية انتهت بتوقيع البيان» وكان إحساسه صادقاً كما تبين من الأحداث التالية. وقامت حكومة الكويت



.. جوله من جولاته سموه الداخلية للإطلاع على مجريات الأمور

أواخر الثلاثينيات، حيث أبدى آنذاك أن انخفاض الرسوم الجمركية في الكويت يؤدي إلى نشاط تجارة التهريب ويهدد الاقتصاد العراقي». ويضيف الشيخ سعد العبدالله أن الكويت لم تتوقف لحظة عن بذل كل الجهود للوصول مع العراق إلى تنفيذ الترسيم، ومن ذلك أنه بعد حدوث الانقلاب عام 1968 ومجيء البكر وصدام طلبت من الشيخ صباح السالم حاكم الكويت - رحمه الله - أن يمنحني فرصة يمين أتوجه خلالها إلى بغداد بصفة عادية لمتابعة الأمر، ولألتقي بالإخوة الجدد، لأن لي معهم معرفة كبيرة، فقد كنت أعرف البكر وحردان الشكريتي وصالح عمّاش - رحمهم الله - والتقيت بهم، وأكدت أنه يجب ألا تظل هناك خلافات على الحدود بين الكويت والعراق، وكلنا إخوة، وحتى لا يترك لنا فرصة للأخريين فيقتدحوا في شؤون المنطقة.

ويذكر سمو الشيخ سعد العبدالله أنه تم تكوين لجنة لمتابعة موضوع الحدود، بحيث إذا حدثت مشكلات كبيرة على الحدود تحال إلى عزة إبراهيم وزير الداخلية، وإذا كانت تلك المشكلات عادية تبحث من قبل المسؤول عن مركز الحوازات في الجانب العراقي أو الكويتي. ويستكمل الشيخ سعد مبيناً أنه عندما حدثت مشكلات كان يتصل شخصياً بعزة إبراهيم ويتفاهم معه على حلها، إلا أنه حين تتماهى المشكلات مع مصالحهم أو يكونون هم الذين اصطنعوا تلك المشكلات فإنهم لا يهتمون بشكوى أو اتصال المسؤولين الكويتيين.

وأن ما تفضل سمو الشيخ بإيضاحه حول مشكلة الحدود الكويتية - العراقية بمصداقية وموضوعية وشفافية متناهية إنما كان بمنزلة شهادة وثائقية حية للتاريخ تثبت مدى مفاصلة النظام العراقي البائد في موضوع ترسيم الحدود سعيًا إلى تحقيق أطماعهم التوسعية على حساب الكويت، فهم مصممون على عدم فتح موضوع الترسيم أو بحث خطوات تنفيذه وإنهائه، ولكن لا مانع لديهم من الاتفاق على المشكلات الحاقية التي لا تمس الوضع الحالي، إذ تتطلب مصالحهم استمرار الوضع معلقاً وناسياً الاتصال بين الجانبين مفتوحاً، وهذا ما تم فعلاً عندما ذهب أعضاء اللجنة الكويتية لترسيم الحدود إلى بغداد لبحث الجوانب الفنية لعمل اللجنة، فاعتبر الجانب العراقي أن عمل اللجنة قائم في ذلك الاجتماع، وطلب أن توجبه الاجتماعات إلى حين قيامه بمسح للحدود لأنها غير واضحة من وجهة نظريه، وحين طلب الوفاء الكويتي أن يكون المسح مشتركاً بين الجانبين رفض الجانب العراقي مصرًا على أن يقوم كل جانب بالمسح من جانبه.

مواجهة سموه للانتهاكات العراقية للحدود

وفي مواجهة هذه الأطماع كان سمو الشيخ سعد على دراية تامة بالمخططات العراقية إزاء الكويت، منذ أن كان رئيساً لدائرة الشرطة والأمن العام ووزيراً للداخلية، وقد بذل جهده لمواجهة الانتهاكات الحدودية التي كانت تقوم بها الشرطة التابعة للعراق، إذ كان أشد ما يكون حرصاً على التمسك بسيادة الكويت على أراضيها، ويتأكد ذلك مما أوردته بعض الوثائق عن رفض مديرية الأمن التي كان سمو الشيخ سعد يعمل فيها خلال عهد الحسينيات تسليم أقران من قبيلتين عراقيتين تنازعا فيما بينهم على أرض تابعة للكويت إلى السلطات العراقية، حيث تولت مديرية الأمن، وقد واجه الشيخ سعد عندما كان وزيراً للداخلية الانتهاكات العراقية لحدود الكويت ومياها الإقليمية، التي حفلت بها ملفات وزارتي الداخلية والخارجية بحنكة وحزم عندما كان وزيراً للداخلية.

حادثة الصامته

وإذا استعرضنا التجاوزات والانتهاكات التي قامت بها الحكومة العراقية، فأول ما

يريز إلينا حادث «الصامته» الذي كان السبب الرئيسي لوقوعه (صدام حسين) حين كان نائباً لرئيس الوزراء، فقد صرح في أواخر عام 1971 أن على الكويت إذا كانت تريد إنهاء موضوع الحدود اتخاذ مبادرات وطنية قومية، وشرح وزير خارجيته مرتضى سعيد عبدالباقي أثناء زيارته إلى الكويت عام 1972 تلك المبادرات بأنها تتمثل فيما يلي:

- 1- التنسيق فيما بين الكويت والعراق.
- 2- استخدام رأس المال الكويتي في العراق.
- 3- السماح بنقل الأيدي العاملة العراقية إلى الكويت.
- 4- تعاون دفاعي مشترك.
- 5- اتخاذ مناطق استراتيجية للعراق في الكويت.

وحين رفضت الكويت ذلك بدأ مخطط الزحف على الصامته، فقد قام العراق بشق طريق خلف مركز الصامته الكويتية، الذي يبعد عنه مائة وخمسين إلى مائتي متر تقريباً.

وحاولت الكويت الاتصال بالسلطات العراقية بالطرق الدبلوماسية لوقف هذا التجاوز على حدودها، وكانت الحكومة العراقية تتامل وتدعي وقف العمل ويكتشف عكس ذلك. ومن خلال زيارة للمفسر الكويتي إلى بغداد والقتصل الكويتي في البصرة للموقع تأكد لهما أن ما كانت تقوم به القوات العراقية إنما هو تطبيق مركز «الصامته» الواقع على مرتفع استراتيجي، وذلك بإقامة طريق خلف المركز. وعلى أثر ذلك ذهب وفد من مجلس الأمة الكويتي في تاريخ 1973/12/26 والتقوا صدام حسين لمدة ساعتين بحثوا خلالها مسألة الحدود مؤكداً على ضرورة الانتهاء من هذه المشكلة التي تؤرق البلدين، ثم قابلوا أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية الذي أكد على أن مجلس قيادة الثورة يعمل على إنهاء المشكلة نهائيًا وذلك لقطع دابر التقلبات من الداساسين القطريين الجارين.

وبعد ذلك قام الشيخ صباح الأحمد (وزير الخارجية آنذاك) بزيارة العراق في تاريخ 1973/2/21 وعقد عدة اجتماعات مع كبار المسؤولين ومنهم طه الجزراوي عضو مجلس قيادة الثورة الذي زعم أن جزيرتي وربة ويوبيان هما جزء من العراق، وأن لهما أهمية خاصة بالنسبة إليها باعتبارها بلداً خليجياً، فرد الشيخ صباح «إن الكويت لن تتنازل عن شبر واحد من أراضيها، وإنه ليس في طوق أحد أن يوافق أو يقر ذلك»، وكرر صدام حسين ما قاله هو الجزراوي، فرد عليه الشيخ صباح أن التنازل عن أرض كويتية غير وارد إطلاقاً ولكننا على استعداد للتفاوض مع العراق لكي نسهل له استخدام تلك الممرات، فكان الرد على رفض الكويت للانتزاع العراقي بهجوم مسلح على الأراضي الكويتية، حيث اجتاحت القوات العراقية مركزين من مراكز الحدود الكويتية في الركن الشمالي الشرقي من الكويت، أحدهما مركز الصامته وتوغل لمسافة ثلاثة أميال داخل الأراضي الكويتية وزعم العراق أنه الحدودية التي كانت تقوم بها الشرطة التابعة للعراق، إذ كان أشد ما يكون حرصاً على التمسك بسيادة الكويت على أراضيها، ويتأكد ذلك مما أوردته بعض الوثائق عن رفض مديرية الأمن التي كان سمو الشيخ سعد يعمل فيها خلال عهد الحسينيات تسليم أقران من قبيلتين عراقيتين تنازعا فيما بينهم على أرض تابعة للكويت إلى السلطات العراقية، حيث تولت مديرية الأمن، وقد واجه الشيخ سعد عندما كان وزيراً للداخلية الانتهاكات العراقية لحدود الكويت ومياها الإقليمية، التي حفلت بها ملفات وزارتي الداخلية والخارجية بحنكة وحزم عندما كان وزيراً للداخلية.

وإذا استعرضنا التجاوزات والانتهاكات التي قامت بها الحكومة العراقية، فأول ما